



## الدورة الاستثنائية للمجلس العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب مكناس - السبت 21 يناير 2012

### البيان العام

نظرا لاستمرار تسليط مسلسل القمع و الاضطهاد على شغيلة المكتب الوطني للتكوين المهني المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأساليب ممنهجة تصعيدية متعنتة تتمثل في مواصلة الإدارة العامة للمكتب لرفضها لأي حوار مع هذه الفئة تحيزا مكشوفاً و مفضوحاً من طرف هذه الإدارة لجهات بعينها ضداً بل و مصادرة لحرية الاختيار و الانتماء النقابيين لهذه المجموعة التي اختارت الاتحاد العام للشغالين، عقدت المركزية النقابية دورة استثنائية للمجلس العام بمكناس يوم السبت 21 يناير 2012 تحت الرئاسة الفعلية للكاتب العام الأخ حميد شباط و أصدرت البيان التالي :

إن المجلس العام طبقاً لجدول أعمال الدورة، بعد استماعه و مناقشته لما ورد في العرض السياسي و الاجتماعي والنقابي التنظيمي الذي ألقاه الأخ الكاتب العام، وبعد استحضاره للطرفية الخاصة و الملابس الدقيقة التي تجتازها البلاد خاصة بعد بداية مسلسل التنزيل العملي للدستور الجديد بداية من 25 نونبر 2011 حتى التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام غرفتي البرلمان، إن المجلس العام في خلاصاته التي انتهت إليها بالإجماع :

ليجدد تضامنه التام و اللامشروط مع شغيلة التكوين المهني المنضوية تحت لوائه منوهاً أيضاً بصمود هذه الشغيلة الذي لم تنل منه حتى ممارسة البلطجة عليها مؤخراً من طرف زبانية مسخرة لم ينج من بطشها و تنكيلها المادي و المعنوي لا رجال ولا نساء في استباحة تامة لكل ضوابط الأخلاق الإنسانية ودوس لكل الحرمات و الكرامات .

و المجلس العام إذ يشجب بكل قوة هذا الأسلوب الترهيبى الذي هو نتاج لعقلية متعفنة ليذكر بان حرية الاختيار و الانتماء حق دولي و دستوري وطني لا يمكن تحت أي ذريعة كانت أن يخضع للمصادرة و الاغتيال و هو بالتالي موضوع إلتزام حكومي قاض باحترامه و حمايته ثبته الاتفاق الموقع بين الفاعلين الحكوميين و الاقتصاديين و الاجتماعيين في التاسع و العشرين من أبريل 2011.

و المجلس العام لذلك إذ يطالب من المركزية رفع شكاية للمكتب الدولي للشغل ليطالب أيضاً بضرورة التحرك و التدخل العاجلين لكل الآليات القانونية للنظر و التقصي و التدقيق داخل مكتب التكوين المهني مطالباً أيضاً هذه الآليات برفع الضرر المادي و المعنوي عاجلاً الذي صبته هذه الإدارة العامة على العديد بقطع الأجور وبالطرد التنكيلي و التعسفي الذي طال

مؤخرا الأخ حسن من مكناس، ولذلك فإن الاتحاد العام باجماع المجلس العام قرر الخروج يوم 30 يناير 2012 في مسيرة وطنية سلمية سينفذها بالرباط إثارة مجددة لانتباه كل من يهمه الأمر بأن القانون يجب أن يسود، والكرامات والحرمات يجب أن تصان لأن المغرب دخل فعلا للعهد الديموقراطي تقنيا وممارسة فعلية حقيقية.

أما بخصوص التصريح الحكومي في خطوطه العريضة في المرتكز المتعلق بالوضع الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية لعموم الشعب المغربي و على رأسه الطبقة الشغيلة فإنه إذ يؤكد مجددا على ضرورة تظافر الجهد من طرف الجميع لإنجاح التحديات الكبرى التي وردت في التصريح وعلى رأسها تحقيق نسبة 5.5% وحصص التضخم في 2% و تخفيض البطالة إلى 8% وتقوية الطبقة الوسطى بغاية خلق المجتمع العادل الضامن للكرامة الإنسانية، الخالق للشغل اللائق، المحافظ على رصيد الشغل الوطني، المجتمع الذي يرفض كل إقصاء وتهميش لأي جهة ومنطقة من جهاته و مناطقه، المجتمع الذي يستعيد ثقته في الشأن السياسي و الشأن النقابي، المجتمع الذي يجدد ثقته في انتمائه إلى منظومة متضامنة متلاحمة، إن المجلس العام بعد وقوفه على هذه العناوين لوائح من أن الخيار الثالث الذي سار فيه المغرب لا بد أن تدعمه مواصلة الحوار الاجتماعي المأسس المستحضر لوضعية الطبقة العاملة عمالا و موظفين و ظروف اشتغالها و القوانين الأساسية و القوانين التنظيمية و المراسيم التطبيقية المتعلقة بها إلى آخر مما سيكون في أوانه – موضوع تفصيل يرفع للحكومة.

وفي ختام أعمال هذه الدورة تعرض المجلس العام من جهة لمجموعة من القضايا التنظيمية لاسيما المتعلقة منها بالإعداد الجدي للاستحقاقات العمالية المقبلة وذلك بتهيئ كل الظروف و الوسائل اللوجيستية اللازمة، كما تعرض من جهة أخرى ليؤكد بأن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كما كان سيظل وفيا للالتزاماته تجاه الطبقة الشغيلة خاصة التي ضبطها وقررها في مؤتمره الوطني التاسع الأخير، وفي هذا السياق أكد بأنه سيكون داعما لكل عمل وإجراء حكومي يخدم فعليا المصالح العليا للوطن و الشعب المغربي في وحدته الترابية وقوته اليومي وأمنه و استقراره و دعم قدرته الشرائية واستفادته من الخيرات و كرامته وحقه في العدالة و التكوين والتأهيل و الشغل و السكن و التطبيب و الشفافية و المسؤولية و المحاسبة مما يشكل روح و عصب التنمية الشاملة ترابا و بشرا كما خطط لها الدستور الجديد وفق الإرادة و الرغبة الملكية السامية.

المجلس العام